

## 150 دولة حول العالم تطبقها

## ضريبة القيمة المضافة تطبق على الفارق بين سعر الشراء وإعادة البيع

وهذا من الأمور الأخرى المثيرة للجدل في مسألة الضريبة على القيمة، إذ يُترك للمؤسسات التجارية خيار التحكم بالقدرة الشرائية للمستهلكين. وفي حين لا يمكن بعد توقع التأثيرات التي يمكن أن تترتب عن هذا التطبيق، فمطوب من المؤسسات التجارية أن تستعد لتعديل بعض أنظمتها وإجراءاتها لضمان توافقها مع المتطلبات الضريبية الجديدة. ويشمل ذلك:

فرض الضريبة على السلع أو الخدمات بالمعدلات الصحيحة. احتساب المعدلات الضريبية الواجب تحصيلها ودفعها. تقديم العائدات على الضرائب إلى الدولة في المواعيد المحددة. الحفاظ على الوثائق الصحيحة المتعلقة بفواتير وسجلات وحسابات المؤسسة. باختصار، إن تطبيق الـ VAT في دول مجلس التعاون الخليجي، سيساعد الحكومات على تنويع الاقتصاد وتخفيف الاعتماد على النفط. ومن المرجح أن تستخدم الإيرادات المحصلة في تمويل مشاريع تنموية مستدامة، وتوليد عدد كبير من فرص العمل. وفي حال طبقت بشكل سليم، لن تكبد المؤسسات التجارية أي نفقات إضافية، ما يسعد بالفائدة على جميع الأطراف المعنية.

التجارية أن تعفى أو تتكبد الضريبة بحسب نوع السلع أو الخدمات التي تقدمها. إذا كانت المؤسسة التجارية تعمل في تقديم السلع أو الخدمات المعرضة للضريبة على القيمة المضافة، يحق لها أن تسترجع الضرائب التي تكبدتها في تكاليفها من الدولة.

إذا كانت المؤسسة التجارية تعمل في تقديم السلع أو الخدمات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة، لا يحق لها أن تسترجع الضريبة التي تكبدتها في تكاليفها، وبالتالي تصبح الـ VAT في هذه الحالة من ضمن نفقات المؤسسة.

كيف تؤثر الـ VAT على الأفراد والشركات؟ تفرض الـ VAT على أسعار السلع والخدمات المستهلكة. وبالتالي، من المتوقع أن ترتفع الأسعار بمعدل الضريبة المفروضة 5%. إلا أنه يوجد سيناريوهان مختلفان:

في حال قامت المؤسسة ببيع منتجاتها بالسعر نفسه أي مع الضريبة أو من دونها، تبقى الأسعار ثابتة ويخفص ربح المؤسسة. في حال قررت المؤسسة أن تحافظ على نفس نسبة أرباحها، ورفعت سعر منتجها بعد إدخال الضريبة، ترتفع الأسعار بالنسبة إلى المستهلك، ويبقى مستوى ربح المؤسسة مستقرًا.



السلع والخدمات، إذ ستعفى منها المواد الغذائية الأساسية، وخدمات الطبابة والتعليم، والسلع المصدرة من دول مجلس التعاون الخليجي إلى الخارج. تتسلم المؤسسات التجارية مسؤولية فرض الضريبة وتحصيلها من المستهلكين، وتحويها إلى الجهات الحكومية المختصة في أوقات معينة يتفق عليها. ويمكن للمؤسسة

متى وكيف ستطبق الضريبة؟ لم يتم الإعلان حتى اليوم عن موعد تطبيق ضريبة الـ VAT في دول مجلس التعاون الخليجي. إلا أنه من المتوقع أن يبدأ العمل بها اعتباراً من أول يناير 2018. أو أول يناير 2019 كحد أقصى. كما من المتوقع أن يتم تطبيق الضريبة بمعدل قياسي بنسبة 5%. ولن تفرض على جميع

على ميزانياتها نتيجة انخفاض أسعار النفط. تعتبر الـ VAT واحدة من أفضل الضرائب على صعيد العالمية المرتفعة، وسهولة التطبيق، وكلفة التشغيل المنخفضة. كون الضريبة تقع مباشرة على المستهلك بدلاً من المؤسسات التجارية، فإنها أقل خطراً من غيرها في القدرة على تهديد الاستثمار.

عام 2003. وفي ظل السعي إلى التحول من اقتصادات البترول إلى اقتصادات الاستدامة المالية، كانت أولى الخطوات التي قامت بها هذه الدول العمل على تحقيق الإصلاح الضريبي، من خلال إدخال الضريبة على القيمة المضافة أو الـ VAT.

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي ملاذاً ضريبياً للأفراد والمستثمرين، والمؤسسات التجارية. لذلك أثار إعلانها عن هذا التطبيق الجديد جدلاً واسعاً حول النتائج العديدة المترتبة. كيف ومتى ستطبق في دول مجلس التعاون الخليجي؟ وكيف ستؤثر على الأفراد والشركات العاملين في تلك المنطقة؟

الـ VAT أو الضريبة على القيمة المضافة، هي نوع من أنواع الضرائب غير المباشرة، أي الضرائب التي لا تفرض مباشرة على دخل الفرد أو الشركة، بل على السلع والخدمات والمعاملات التجارية. بمعنى آخر، هي ضريبة مفروضة على المستهلك. بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن تفرض هذه الضريبة على معظم السلع والخدمات باستثناء بعض المواد الأولية والخدمات الأساسية. زيادة إيرادات هذه الدول وتخفيف العبء الموجود حالياً

أثارت تلك الضريبة جدلاً كبيراً منذ بدء الحديث عن تطبيقها، إذ تعد إحدى أكثر الضرائب الاستهلاكية انتشاراً في العالم، فهناك أكثر من 150 دولة حول العالم تطبقها، وذلك في كل مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية أو الخدمية. ما القيمة المضافة؟ وكلمة القيمة المضافة تعني كل مدخل من خامات أو خدمات أو غير ذلك، ما قد يضاف للخدمة أو السلعة أثناء تصنيعها، وكلما أضيفت قيمة للسلعة أو الخدمة وأعيد بيعها فرضت ضريبة، وتحسب القيمة المضافة عن طريق الفارق بين ثمن بيع السلعة أو تادية الخدمة، وثمان شراء المواد التي دخلت في إنتاجها وتطويرها. إضافة إلى ثمن الشراء الأصلي للسلعة أو الخدمة وفرض الضريبة على تكلفة القيمة المضافة للسلعة أو الخدمة، والتي تقدر بحاصل طرح سعر البيع بعد إضافة القيمة من ثمنين عاماً من الاقتصاديات المرتكزة على عائدات النفط، تعاني حكومات دول مجلس التعاون الخليجي السعودية والإمارات والكويت والبحرين وقطر وعمان، من أعباء كبيرة على ميزانياتها المالية، نتيجة الانخفاض المستمر في أسعار النفط، بعد أن وصل سعر البرميل الواحد إلى أدنى مستوياته منذ

28,87% يرغبون بالعمل في دول الخليج

## 98% من المهنيين في الشرق الأوسط يخططون للبحث عن وظيفة جديدة



• الشيخ عبدالله الحمود ونبيلة العنجري أثناء المؤتمر الصحفي

المجتمعية الإيجابية في حماية البيئة من خلال إقامة الفعاليات والأنشطة والبرامج المتخصصة سنة 2018.

لتعزيز قدرات رأس المال البشري

بنك برقان أطلق برنامجه لتأهيل

الشباب للعمل المصرفي

هاشم تلك الزيارات فصول دراسية وحلقات نقاشية وبحث شملت شرحاً واسعاً حول الأنشطة اليومية. وخلال التدريب، حصل الطلبة على فرصة لاستكشاف جوانب مختلفة من العمل المصرفي، فضلاً عن اكتساب الخبرات الوظيفية. وانطلاقاً من التزام بنك برقان بمساعدة الطلبة وجيل الشباب على التطور في بيئة تنافسية، ساهم البرنامج التدريبي في تعزيز المهارات الفردية والتكنولوجية لدى الطلبة المشاركين في فعالياته، حيث حصل الطلبة على فرصة للمشاركة في ورش العمل الخاصة ببناء وتطوير مهارات التواصل لديهم وتوحيدهم بأهميته، إلى جانب تدريبهم على كيفية إنشاء وبناء فرق عمل من خلال نموذج لفرقة ألعاب تسمى بفرقة المحاصرين TRAPPED IN.

أطلق بنك برقان برنامج التدريب الصيفي المصمم خصيصاً للطلبة، والذي أقيم على مدى أسبوعين. وانطلق البرنامج بهدف توفير الأساليب الرائدة والمميزة في عالم الأعمال لجيل الشباب، وتأهيلهم لسوق العمل المصرفي. وأكد بنك برقان أنه في ظل التغيير السريع في مجال الأعمال المصرفية والمالية، فهو ملتزم بتعزيز قدرات رأس المال البشري في الدولة، واستلام زمام المبادرة لتلبية المتطلبات المتنامية وفق أحدث الممارسات المتبعة. وسقل الخبرات الدراسية، إضافة إلى أنشطة تفاعلية وزيارات ميدانية هادفة إلى مختلف الإدارات والأفرع في البنك. وتتضمن الزيارات التعليمية الميدانية شبكة واسعة من فروع البنك ومركز الاتصال لديه، كما قامت على



• مشاركون في برنامج التدريب الصيفي



ما يحصل الموظف العربي على وظيفة جديدة حتى يبدأ في التذمر منها، مفكراً في البحث عن عمل آخر، بشروط أسهل وساعات أقل وراتب أعلى، على الرغم من ندرة فرصة العمل في منطقة تخصصها الأزمت والحروب من كل الجهات. 98% من المهنيين في الشرق الأوسط يخططون للبحث عن وظيفة جديدة في العام 2017، فيما يشعر 95% بأنهم أكثر استعداداً وحامساً للتقدم إلى وظائف جديدة هذا العام مقارنة بالعام الماضي، وفقاً لمسح أجراه أخيراً موقع بيت.كوم للتوظيف، وصدر تحت عنوان التقدم المهني في الشرق الأوسط في 2017. البحث عن وظيفة جديدة لا يعكس تماماً مواقف المهنيين من وضعهم المهني خلال العام الماضي. فقد أبدى 40% رضاهم عن النمو المهني الذي أحرزوه خلال العام 2016، وكشف 52% بأنهم التزموا بتحقيق الأهداف المهنية التي حددها.

وقد شارك في المسح 9934 موظفاً من الإمارات والسعودية والكويت وعمان وقطر ولبنان والأردن ومصر والمغرب والجزائر وتونس واليمن وغيرها. عبر 87.2% عن رغبتهم بالعمل في دول الخليج في عام 2017، وهو توجه سائد لدى الموظفين العرب منذ سنوات. نظراً لما تتمتع به المنطقة من سقف رواتب عالٍ جداً قياساً لما هو موجود في دول المنطقة في المغرب العربي والشرق الأوسط، وما تحققة دول الخليج من نمو اقتصادي مستقر يخلق سبباً لفرص عمل كثيرة، على الرغم من أزمة أسعار النفط. وكذلك تشجعهم عوامل الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي مقارنة بما تعانيه كثير من الدول العربية الأخرى من حروب واضطرابات.

ولكن الكفة في ذلك بدأت تميل بشكل واضح لفائدة الإنترنت، فشركات التوظيف العادية لم تعد تلقى إقبالاً ولا العلاقات الشخصية ما زالت تقي بالعرض للحصول على وظيفة، ويكشف المسح عن أن 83.7% من المجيبين سيقضون المزيد من الوقت في البحث عن وظائف جديدة على الإنترنت، وأن غالبيتهم سيبحثون عن فرص العمل على مواقع التوظيف دون اللجوء لاستخدام أية وسيلة أخرى.

مستخدموه في الشرق الأوسط 128 مليوناً بزيادة 21,4 مليوناً

الإمارات أعلى الدول عربياً في أسعار الإنترنت ذي السرعة العالية للمنازل

الغلاء في بعض الدول العربية يعتبر عائقاً أمام التنمية والإصلاحات

لنؤس، التي يبلغ فيها الحد الأدنى للرواتب 153 دولاراً. وبالعكس، بالنسبة للدول ذات الأسعار الباهظة، فقطر التي يبلغ فيها معدل الرواتب 11473 دولاراً شهرياً، تحتل المركز الثاني عربياً والعاشر عالمياً في غلاء الأسعار بنحو 70 دولاراً لـ10 ميغابايت شهرياً، وهو مبلغ يعتبر زهيداً. يدفع تدني سعر الإنترنت في كثير من الدول العربية الناس إلى استعمال كيف لمنصات التواصل الاجتماعي ويخلق مساحات أكثر للتعبير والتواصل ويمكن للمواهب والرواد والناس العاديين من إيجاد منبر للتعبير والوصول إلى جمهور في الفضاء الافتراضي أوسع مما هو موجود في الواقع.

فقد مكن الإنترنت الرخيص 6 ملايين تونسي، أي نصف الشعب، من الحضور على فيسبوك، 66% منهم من فئة الشباب، و43% من النساء. أما في مصر، فحضر 33 مليوناً على فيسبوك نصفهم من الشباب وثلثهم من فئة الشباب، فيما يوجد أكثر من 6 ملايين على إنستغرام، وفقاً لمسح أجرته مؤسسة Medianet آخر شهرين (أول 10 ميغابايت إنترنت شهرياً لـ10 دولاراً، لا يعتبر ذلك سعراً رخيصاً قياساً لقدرة المواطن الشرائية في بلد لا يتعدى فيه الحد الأدنى للرواتب 120 جنيه، أي نحو 63 دولاراً. وكذلك الأمر بالنسبة

إلى 171.3 دولاراً شهرياً، وتصل أسعار الإنترنت الموجهة لقطاع الأعمال والشركات فيها إلى 403.3 دولارات شهرياً. لكن ذلك لا يبدو باهظاً قياساً لمعدلات الدخل الشهري للأفراد والشركات في الإمارات، التي يبلغ فيها متوسط الرواتب الشهري 10206 دولارات.

أما تونس التي تقدم أرخص سعر للإنترنت الموجه للمنازل في المنطقة العربية، فتسجل أعلى سعر للإنترنت الموجه للشركات وقطاع الأعمال، إذ يصل إلى حدود 912 دولاراً شهرياً، فيما سجل السودان أدنى سعر بقيمة 11.4 دولاراً شهرياً، وفقاً لمسح نشرت نتائجه شبكة الهئات العربية لتنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في عام 2016. لكن ترتيب الدول العربية وفقاً لسعر الإنترنت لا يعكس مدى غلاء الأسعار أو تدنيها قياساً للمقدرة الشرائية للأفراد في كل دولة وقياساً أيضاً للحد الأدنى للرواتب. فمثلاً في مصر، التي تعتبر ثاني أرخص دولة عربية في سعر الإنترنت، إذ لا يتجاوز 10 ميغابايت إنترنت شهرياً لـ10 دولاراً، لا يعتبر ذلك سعراً رخيصاً قياساً لقدرة المواطن الشرائية في بلد لا يتعدى فيه الحد الأدنى للرواتب 120 جنيه، أي نحو 63 دولاراً. وكذلك الأمر بالنسبة

يتزايد عدد مستخدمي شبكة الإنترنت في المنطقة العربية، للترفيه والعمل وخاصة للمشاركة في شبكات التواصل الاجتماعي. الفيسبوك وتويتر فقد قفز عدد مستخدمي الإنترنت في الشرق الأوسط إلى 128 مليوناً سنة 2016، بزيادة 21.4 مليوناً عن 2015 أي حوالي 17%، وبلغ عدد مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي في المنطقة 63 مليوناً سنة 2016 بزيادة 21.4 مليوناً عن 2015، وفقاً للأرقام التي نشرها موقع LinkedIn. 55% من التوسنيين مثلاً يستعملون فيسبوك يومياً، مقابل 33 مليون مصري. هذا الاستخدام المتزايد يجعل سوق الإنترنت من أكثر الأسواق نمواً وريحا في المنطقة، لكن الأسعار تتباين من دولة عربية إلى أخرى. فوفقاً للتقرير العالمي الذي ينشره موقع numbeo للأرقام، لأسعار الإنترنت في العالم، فإن الإمارات هي الدولة العربية الأعلى في سعر الإنترنت والأساسية عالمياً كما تحوز قطر مكاناً لها في الدول التي الأعلى سعراً للإنترنت في العالم، فيما تحتل تونس المركز 92 عالمياً والأرض عربية.

تعد الإمارات أعلى الدول عربياً في أسعار الإنترنت ذي السرعة العالية للمنازل، بالنسبة للدول التي توفر هذه السرعة، إذ وصل سعره